مجلة كليّة

الدعوة الإسلامية

العدد الرابع عشر
1997

مجلة إسلامية - ثقافية - جامعة - محكمة تصدر سنويا

1427 من ميلاد الرسول صلى الله عليه وسلم 1997 أفرنجي

أنْ

أ. محمد التركي التامجوري

أنْ . . .

الحروف في اللغة العربية أتت عدة أضرب، ولمعان مختلفة وأَنْ منها، وهذه الدراسة المبسطة ستتناولها من النواحي الآتية:

أ ـ زائدة.

ب ـ مفسّرة.

ج ـ مخفّفة من الثقيلة.

د ـ مصدرية.

أ ـ فأن الزائدة مواضعها المتفق عليها أربعة هي:

1 ـ أن تقع بين القسم ولو، نحو:

فـاقـسـم أن لـو الـتـقـيـنـا لكان لكم يوم من الشر مظلم.

2 ـ أن تلي لمّا الحينية، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾ [سورة يوسف، الآية: 96] وقوله: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِىٓءَ بِهِمْ﴾ [سورة العنكبوت، الآية: 33]، فأن فيه مؤكّدة بدليل قوله تعالى في سورة هود: ﴿وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِىٓءَ بِهِمْ﴾، والقصة[1] واحدة..

3 ـ أن تقع بين كاف الجر ومجرورها، نحو:

ويوما توافينا بوجه مقسم كأن ظبيةٍ تعطو إلى وارق السلم

في رواية جر ظبية، وهذا النوع قليل[2].

4 ـ أن تقع بعد إذا، نحو:

فأمهله حتى إذا أن كأنه معاطي يد في لجة الماء غامر

وتزاد شذوذاً بعد كي، وقاسه الكوفيون، نحو: جئت لكي أن أكرمك، ولا موضع لأن هذه عندهم، لأنها مؤكدة للاّم كما أكّدتها كما[3]، وزعم الأخفش أنها تزاد في غير هذه المواضع، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [سورة إبراهيم، الآية: 12] وقوله: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [سورة البقرة، الآية: 246]..

وهل تنصب أن هذه المضارع؟ قال الأخفش: إنها تنصب، وجعل من ذلك الآيتين السابقتين، وردّ عليه بأن أن هذه في هاتين الآيتين مصدرية لا زائدة، ولو أنه قال: كما تجر من والباء الزائدتان الاسم فكذلك أن الزائدة قياساً عليهما، وحملا على أنّ أنْ المصدرية تنصب المضارع[4]، إلا أنه مع ذلك يناقش في هذا، بأن أن الزائدة لا تختص بالأفعال كما اختص حرف الجر الزائد بالأسماء، ألا ترى أنها قد دخلت على الاسم في قول الشاعر: كأنْ ظبية الخ

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، ج8، ومن أصناف الحرف حروف الصلة.
(2) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج1، أن المفتوحة الهمزة الساكنة النون.
(3) عبد الرحمن السيوطي، همع الهوامع، ج2، نواصب المضارع.
(4) عبد الرحمن السيوطي، همع الهوامع، ج2، نواصب المضارع.

وعلى الحرف من قول الشاعر أيضاً: فأقسم أنْ لو التقينا الخ وهذا بخلاف حرف الجر الزائد، فإنه كالحرف المعدى في الاختصاص بالاسم، ولذلك عمل فيه[5]، ولا معنى لأَنْ الزائدة غير التوكيد كسائر الزوائد والزمخشري يرى أنه ينجر مع التوكيد معنى آخر، فقال في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ﴾ [سورة هود، الآية: 77] دخلت أنْ في هذه القصة ولم تدخل في قصة إبراهيم ولما جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى قالوا سلاما.. تنبيهاً وتوكيداً على أن الإساءة كانت تعقب المجيء[6]، فهي موكّدة في قصة لوط للاتصال واللزوم ولا كذلك في قصة إبراهيم، إذ ليس الجواب فيها كالأول، وزعم ابن عصفور في مقرّبه أنها حرف يربط جملة القسم بجملة المقسم عليه، والذي نصّ عليه سيبويه أنها زائدة، ونص أيضاً على أنها بمنزلة لام القسم الموطئة، ويقول أبو حيان: إنها مخفّفة من الثقيلة، والدليل على هذا صلاحية أن المشدّدة مكانها[7]..

ب ـ وأنْ المفسّرة تكون بمنزلة أي، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ [سورة المؤمنون، الآية: 27] وقوله: ﴿وَنُودُوٓاْ أَن تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ﴾ [سورة الأعراف، الآية: 23] وقد أنكر الكوفيون أنْ التفسيرية بالمرة، ويرى ابن هشام أن هذا الإنكار معقول، إذ إنه قال: وهو عندي متجه، لأنه إذا قيل: كتبت إليه أنْ قم، لم يكن قم نفس كتبت، كما أن الذهب نفس العسجد في قولك: هذا عسجد أي ذهب، ولهذا لو جئت بأي مكان أنْ في المثال لم تجده مقبولاً في الطبع[8]، ويناقش ابن هشام في هذا، بأن مجرد الطبع لا ينهض حجة على عدم الجواز، ثم إن مدلول المفردات نفسه قد اختلف فيه، فلو قلت مثلاً: جلس وقعد، فهل مدلول جلس يساوي بالضبط مدلول قعد أم لا؟ فمدلول العسجد والذهب على هذا مختلف، فأن مفسراها مختلفان في الدلالة الوضعية متفقان في الدلالة المعنوية، وهذا هو عين التفسير، ولأَنْ التفسيرية شروط خمسة هي:

---

(5) ابن هشام الأنصاري، مغنى اللبيب، ج1، أن المفتوحة الهمزة الساكنة النون.

(6) ابن هشام الأنصاري، مغنى اللبيب، ج1، أن المفتوحة الهمزة الساكنة النون.

(7) عبد الرحمن السيوطي، همع الهوامع، ج2، نواصب المضارع.

(8) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب ج1 أن المفتوحة الهمزة الساكنة النون.

1 ـ أن تسبق بجملة، ولذلك خُطِّئ من جعل منها قوله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [سورة يونس، الآية: 10].

2 ـ أن تتأخر عنها جملة، فلا يجوز: جاء أبو آدم أنْ محمد، بل يجب الإتيان بأي أو ترك حرف التفسير، ولا فرق في ذلك بين الجملة الفعلية نحو: كتبت إليه أنْ أحضره أو الجملة الإسمية نحو: كتبت إليه أنْ ما أنت وهذا..

3 ـ أن يكون في الجملة السابقة معنى القول، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُوا﴾ [سورة ص، الآية: 38] إذا ليس المراد بالانطلاق المشي، بل المراد انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام، كما أنه ليس المقصود بالمشي المتعارف، بل الاستمرار على الشيء، ويذهب الزمخشري إلى أنَّ أنْ التي في قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا﴾ [سورة النحل، الآية: 68] مفسرة ولكن أبا عبد الله الرازي رد هذا بأنَّ قبله: وأوحى ربك إلى النحل، والوحي إلهام باتفاق هنا، وليس من الإلهام معنى القول، وأنْ مصدرية أي باتخاذ الجبال بيوتاً[9]...

4 ـ ألا يكون في الجملة السابقة أحرف القول، فلا يجوز: قلت له أنْ أفعل، وفي شرح الجمل الصغير لابن عصفور، أنها قد تكون مفسّرة بعد صريح القول[10]، ويقول الزمخشري في قوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا ٱللَّهَ﴾ [سورة المائدة، الآية: 117] إنه يجوز أن تكون مفسّرة على تأويله بالأمر، ما أمرتهم إلا ما أمرتني به أنْ أعبدوا الله، وهذا لا غبار عليه، وعلى هذا نستنبط من ذلك ضابطاً منطوقه: ألا يكون فيها حروف القول إلا والقول مؤول بغيره، ولا يجوز أن تكون أنْ في الآية مفسرة لأمرتني، لأنه لا يصح أن يكون اعبدوا الله ربي وربكم مقولاً لله تعالى، فلا يصح أن يكون تفسيراً لأمره، لأن المفسَّر عين تفسيره[11]..

5 ـ ألا يدخل عليها جار، فإن قلت: كتبت إليه بأنْ أحضر، كانت أنْ

---

(9) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب ج1، أن المفتوحة الهمزة الساكنة النون.

(10) ابن هشام الأنصاري مغني اللبيب، ج1، باب إعراب الفعل، الشيخ خالد الأزهري، التصريح على التوضيح، باب إعراب الفعل.

(11) ابن هشام الأنصاري، مغنى اللبيب، ج1، أن المفتوحة الهمزة الساكنة النون.

مصدرية، وإذا ولي أنْ الصالحة للتفسير مضارع معه لا، نحو: أشرت إليه ألاَّ تفعل، جاز رفعه على تقدير لا نافية، وجزمه على تقديرها ناهية، وعلى هذين الوجهين فأنْ مفسّرة، ونصبه على تقدير لا نافية وأنْ مصدرية، فإن فقدت لا امتنع الجزم، وجاز الرفع والنصب[12] وإنْ وليتها جملة اسمية، نحو: ناديته أنْ زيد في الدار، فهي أيضاً مفسّرة أو مخففة من الثقيلة، ولا يجوز كونها مصدرية لوجوب دخولها على الفعل، وكذلك إن وليتها الجملة الشرطية، مثل قوله تعالى: ﴿وَقَدْ نُزِّلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلْكِتَٰبِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ﴾ [سورة النساء، الآية: 140][13] ويقول سيبويه في الكتاب: وأما كتبت إليه أنْ افعل، وأمرته أنْ قم، فيكون على وجهين، على أنْ تكون أنْ التي تنصب الأفعال ووصلتها بحرف الأمر والنهي، كما تصل الذي بتفعل إذا خاطبت حين تقول: أنت الذي تفعل، فوصلت أنْ بقم لأنه في موضع أمر، كما وصلت الذي بتقول وأشباهها إذا خاطبت، والدليل على أنها تكون أنْ التي تنصب أنك تدخل الباء فتقول: أو عزت إليه بأنْ افعل، فلو كانت أي لم تدخل الباء كما تدخل في الأسماء، والوجه الآخر أن تكون بمنزلة[14] أي، وهنا نتساءل في هذه المقارنة بين الذي وأنْ، لم جاز وصل أنْ بالأمر ولم يجز وصل الذي به إذ لا يجوز أنْ يقال: جاء الذي قم إليه؟ وإذا تأملنا فإننا نجد أن هنالك فرقاً، فإن الذي يحتاج إلى صلة هي إيضاح، فلا يجوز وصله بما ليس بخبر من الفعل والجملة، ولو وصلتها بالاستفهام أو بغيره مما ليس بخبر لم يجز، بخلاف أنْ فإنها توصل بما تصير معه مصدراً، وهو الفعل المحض، سواء كان خبراً أو غيره، لأن المعنى المراد به يحصل فيه[15]، والفرق بين أي وأنْ في التفسير، أن أي يفسّر كل مبهم من المفرد نحو: جاء محمد أي أبو خالد، والجملة نحو: ذهب إلى الحديقة أي يتنزّه، وقول الشاعر:

وترميننـي بالطرف أي أنت مذنب وتقلينني لكن إياك لا أقلي

(12) ابن هشام الأنصاري، مغنى اللبيب، ج1، أن المفتوحة الهمزة الساكنة النون.

(13) الرضي، شرح الكافية، ج2، جواز كون أن مخففة ومفسرة ومصدرية.

(14) سيبويه، الكتاب، ج1، هذا ما تكون فيه أن بمنزلة أي.

(15) أبو سعيد السرافي، شرح الكتاب لسيبويه، ج1، هذا ما تكون فيه أن بمنزلة أي.

وأنْ لا تفسر إلا مفعولاً مقدر اللفظ، وإلا على معنى القول مؤدياً معناه، نحو قوله تعالى: ﴿وَنَادَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ [سورة الصافات، الآية: 104] ويفهم مما تقدم أن ما بعد أنْ المفسّرة ليس من صلة ما قبلها، بل يتم الكلام بدونه، ولا يحتاج إليه إلا من جهة تفسير المبهم فيه، فقوله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [سورة يونس، الآية: 10] أنْ فيه ليست مفسّرة، لأن قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، خبر المبتدأ المقدم الذي هو وآخر دعواهم[16]، وقد ذهب قوم إلى أن أي التفسيرية اسم من أسماء الأفعال، ومسماه عوا وافهموا كصه ومه، وليس الأمر كذلك، لأن صه ومه يدلان على معنى في نفسيهما إذا أفردا، وهو اسكت واكفف، وليس كذلك أي، لأنها لا يفهم لها معنى حتى تضاف إلى ما بعدها..[17].

ج ـ وإذاوقعت أنْ بعد علم ونحوه مما يدل على اليقين، وجب رفع الفعل بعدها، وتكون حينئذ مخففة من الثقيلة، وهذه غير الناصبة للمضارع، لأن هذه ثنائية لفظاً ثلاثية وضعاً، وتلك ثنائية لفظاً ووضعاً[18]، وإن وقعت بعد ظن ونحوه مما يدل على الرجحان، جاز في الفعل بعدها وجهان:

1 ـ النصب على أنَّ أنْ من نواصب المضارع.

2 ـ الرفع على أنَّ أنْ مخففة من الثقيلة، وأما قراءة بعضهم: ألاَّ يرجعَ بالنصب وقوله:

نرضى عن الله أنَّ الناس قد علموا أنْ لا يدانينا من خلقه بشر

فمما شذ، نعم إذا أول العلم بغيره جاز وقوع الناصبة بعده، ولذلك أجاز سيبويه: ما علمت إلا أنْ تقوم بالنصب، قال: لأنه كلام خرج مخرج الإشارة[19] فجرى مجرى قولك: أشير عليك أنْ تقوم، وقد أجيز بلا تأويل النصب بأنْ بعد

(16) الرضي، شرح الكافية، ج2، حرف التفسير أن وأي.

(17) ابن يعيش، شرح المفصل، ج8، ومن أصناف الحرف حرف التفسير.

(18) ابن عقيل، شرح الألفية، ج2، إعراب الفعل.

(19) الشيخ خالد الأزهري، التصريح على التوضيح، باب إعراب الفعل.

العلم الصريح، وممن أجاز ذلك الفراء وابن[20] الأنباري، والجمهور مع سيبويه يفصلون، فإنْ أول العلم بغيره جاز، وإلا امتنع، ولكن المبرد يمنع ذلك مطلقاً، فالأقوال ثلاثة[21] في هذه المسألة، وتنصب أنْ هذه الاسم وترفع الخبر خلافاً للكوفيين الذين زعموا أنها لا تعمل شيئاً، ويشترط في اسمها ما يلي:

1 ـ أن يكون ضميراً بمعنى الحال والشأن.

2 ـ وأن يكون محذوفاً، وأما قول الشاعر:

فلو أنك في يوم الرخاء سألتني طلاقك لم أبخل وأنت صديق

فضرورة على الأصح، ويشترط في خبرها أن يكون جملة، ولا يجوز إفراده إلا إذا ذكر الاسم فيجوز الأمران[22]، وقد اجتمعا في قول الشاعر:

بأنك ربيع وغيث مريع وأنك هناك تكون الثمالا

ولا يقع قبلها شيء من أفعال الطمع والإشفاق، نحو: اشتهيت وأردت وأخاف، لأن هذه الأفعال يجوز فيها أن يوجد ما بعدها وألا يوجد، فلذلك لا يوجد بعدها إلا أنْ الناصبة للأفعال، لأنه لا تأكيد فيها ولا مضارعة[23] لما فيه تأكيد، ثم أن خبرها يفصّل فيه لأنه إمّا:

1 ـ جملة اسمية.

2 ـ أو جملة فعلية، والجملة الفعلية ثلاثة أضرب:

1 ـ جملة فعلية فعلها جامد.

2 ـ جملة فعلية فعلها متصرف قصد به الدعاء.

3 ـ جملة فعلية فعلها متصرف لم يقصد به الدعاء.

فإن كان جملة اسمية، نحو قوله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [سورة يونس، الآية: 10] أو جملة فعلية فعلها جامد نحو قوله تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا

(20) الأشموني، شرح الألفية، إعراب الفعل.

(21) الصبان، حاشية على شرح الأشموني للألفية، ج3، إعراب الفعل.

(22) ابن هشام الأنصاري، مغنى اللبيب، ج1، أن المفتوحة الهمزة الساكنة النون.

(23) ابن يعيش، شرح المفصل، ج8 فصل وتخففان فيبطل عملهما.

سَعَىٰ ﴾ [سورة النجم، الآية: 39]، أو جملة فعلية فعلها متصرف قصد به الدعاء، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ ﴾ [سورة النور، الآية: 9]، في قراءة من كسر الضاد، لم يفصل منها بشيء، وإن كان جملة فعلية فعلها متصرف لم يقصد به الدعاء، فصل بواحد من أربعة:

1 ـ قد نحو قوله تعالى: ﴿لِّيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُوا۟ رِسَٰلَٰتِ رَبِّهِمْ ﴾ [سورة الجن، الآية: 28].

2 ـ التنفيس نحو قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾ [سورة المزمل، الآية: 20]، وقول الشاعر:

فاعلم فعلم المرء ينفعه أن سوف يأتي كل ما قدرا

3 ـ النفي ولا يكون إلا بلا ولن ولم، نحو قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓا۟ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ [سورة المائدة، الآية: 71] وقوله: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ * . . أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ ﴾ [سورة البلد، الآية: 5 و7].

4 ـ لو نحو قوله تعالى: ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَٰهُم ﴾ [سورة الجن، الآية: 16] ويندر ترك خبرها غير مفصول إن كان فعلاً متصرفاً ولم يكن دعاء، نحو قول الشاعر:

علموا أن يوملون فجادوا قبل أن يسألوا بأعظم سؤل

د ـ أنْ المصدرية وهي موصول حرفي، توصل بالفعل المتصرف مضارعاً كان أو ماضياً، نحو: لولا أنْ منّ الله علينا. . ولولا أنْ ثبتناك. . أو أمراً نحو حكاية سيبويه: كتبت إليه بأنْ قم. . هذا هو الصحيح، وقد اختلف في ذلك في موضعين:

1 ـ كون الموصولة بالأمر والماضي هي الموصولة بالمضارع، والذي خالف في هذا هو ابن طاهر قال: إنها غيرها بدليلين:

أ ـ أن الدالة على المضارع تخلصه للاستقبال كالسين وسوف، فلا تدخل على غيره.

ب ـ أنها لو كانت الناصبة لحكم على موضعها بالنصب كما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد إنْ الشرطية، ولا قائل به. . ويناقش أولاً: بأن هذا

منتقض بنون التوكيد، فإنها تخلص المضارع للاستقبال، وتدخل على الأمر باطراد واتفاق، وبأدوات الشرط، فإنها تخلصه كذلك مع دخولها على الماضي باتفاق.. وثانياً: بأنه إنما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد إنْ الشرطيّة، لأنها أثرت القلب إلى الاستقبال في معناه، فأثرت الجزم في محله، كما أنها لما أثرت التخليص إلى الاستقبال في معنى المضارع، أثرت النصب في لفظه[24]..

2 ـ كونها توصل بالأمر، والذي خالف في هذا هو أبو حيان وقال: إنها لا توصل به، والذي سمع من ذلك فأنْ فيه تفسيرية، وله على هذا دليلان:

أ ـ أنهما إذا قدرا بمعنى المصدرية، فات معنى الأمر.

ب ـ أنهما لم يقعا فاعلاً ولا مفعولاً، إذ لا يصح: أعجبني أنْ قم. ولا كرهت أنْ قم، كما يصح ذلك مع الماضي ومع المضارع.. ويناقش أولاً: بأن فوات معنى الأمرية في الموصولة بالأمر عند التقدير بالمصدر، كفوات معنى المضي والاستقبال في الموصولة بالماضي، والموصولة بالمضارع عند ذلك التقدير، ثم إنه يسلّم مصدرية أنْ المخففة من الثقيلة مع لزوم مثل ذلك فيها، في نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ﴾ [سورة النور، الآية: 9]، إذ لا يفهم معنى الدعاء من المصدرية إلا إذا كان مفعولاً مطلقاً، نحو سقيا ورعيا، وثانياً: أنه إنما امتنع ما ذكر، لأنه لا معنى لتعلق الإعجاب والكراهية بالإنشاء لا لما ذكر، ثم يترتب على هذا، أنه لا يسلّم مصدرية كي، لأنها لا تقع لا فاعلاً ولا مفعولاً، وإنما تقع مخفوضة بلام التعليل، ومما يقطع ببطلان قوله حكاية سيبويه: كتبت إليه بأنْ قم. حيث ناقش بأن الباء تحتمل الزيادة، فهو مردود، إذ إن حروف الزيادة، أو الأصلية، لا تدخل إلا على الأسماء، أو ما هو في تأويلها[25]، وذكر بعض الكوفيين وأبوعبيدة أن بعض العرب يجزم بأنْ، ونقله اللحياني عن بعض بني صباح من ضبة، وأنشدوا عليه قول الشاعر:

إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا تعالوا إلى أنْ يأتنا العيد نحطب

(24) ابن هشام، مغني اللبيب، ج1، أن المتفوحة الهمزة الساكنة النون.

(25) ابن هشام، مغني اللبيب، ج1، أن المتفوحة الهمزة الساكنة النون.

وقوله أيضاً:

أحاذر أنْ تعلم بها فتردها فتتركها نقلاً عَلَيَّ كماهيا

وفي هذا احتمال، لأن عطف المنصوب عليه يدل على أنه سُكِّن للضرورة، لا مجزوم، وقد يرفع الفعل بعدها، وأكثر العرب على وجوب إعمالها، وبعضهم يهملها جوازاً، حملاً على ما المصدرية أختها، بجامع أن كلاً منهما حرف مصدري ثنائي، كما أعملت ما حملاً على إنْ نحو: كما تكونوا يولّ عليكم... وذلك كقراءة ابن محيصن: لمن أراد أن يتم الرضاعة برفع يتم، وما خرّج به من أن أصله يتمون[26] وهو منصوب بحذف النون، وحذفت الواو للساكنين لفظاً واستتبع ذلك خطاً، والجمع باعتبار معنى تكلف، وقول الشاعر:

أنْ تقرآن على أسماء ويحكما مني السلام وأنْ لا تشعرا أحدا

ويزعم الكوفيون أنْ أن هذه هي المخففة شذ اتصالها بالفعل، والصواب قول البصريين أنها الناصبة أهملت حملاً على ما أختها المصدرية[27]، وليس من ذلك قول الشاعر:

ولا تدفنني في الفلاة فإنني أخاف إذا ما مت أن لا أذوقها

كما قد ظن بعض النحويين، لأن الخوف هنا يقين، فأنْ مخففة من الثقيلة، وتقع أنْ هذه باعتبار موقعها الإعرابي في موضعين:

أ ـ الابتداء فتكون في موضع رفع على الابتدائية، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [سورة البقرة، الآية: 184].

ب ـ أن تقع بعد لفظ دال على معنى غير اليقين، فتكون:

1 ـ في موضع رفع على الفاعلية، نحو: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [سورة الحديد، الآية: 16].

2 ـ في موضع نصب على المفعولية، نحو: ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ [سورة الكهف، الآية: 79].

---

(26) الشيخ خالد الأزهري، التصريح على التوضيح، باب إعراب الفعل.

(27) ابن هشام الأنصاري، مغنى اللبيب، ج1، أن المفتوحة الهمزة الساكنة النون.

3 ـ في موضع جر، نحو: ﴿مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ﴾ [سورة البقرة، الآية: 254].

4 ـ محتملة للجر والنصب، نحو: ﴿وَالَّذِيٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيٓـَٔتِي﴾ [سورة الشعراء، الآية: 82]. إذ أصله في أنْ يغفر لي، فحذفت في، فنصب ما بعدها أو أبقي على جره[28].

وأنْ هذه تنصب ظاهرة ومضمرة، فالظاهرة نحو: أنْ يغفر لي، والمضمرة قسمان:

أ ـ واجبة الإضمار، وذلك في خمسة مواضع:

1 ـ بعد لام الجحود، وهي لام الجر المسبوقة بكون ناقص ماضٍ لفظاً ومعنى أو معنى فقط منفي، ولا يكون النفي إلا بما ولم، نحو: ما كان الله ليعذبهم، لم يكن الله ليغفر لهم، فيعذب ويغفر منصوبان بأنْ مضمرة وجوباً بعد اللام عند البصريين لا باللام، واللام متعلقة بمحذوف لا زائدة، وذلك المحذوف هو الخبر لا الفعل الذي دخلت عليه اللام، وخالف في ذلك كله الكوفيون، وقد صرّح بالخبر الذي زعمه البصريون من قال:

سموت ولم تكن أهلاً لتسمو ولكن المضيع قد يصاب

فهذا بمنزلة ما قدروه من قولك: ما كان محمد مريداً للفعل، واحتج الكوفيون بقول الشاعر:

لقد عذلتني أم عمرو ولم أكن مقالتها حيا لأسمعا

إذ لو كانت أنْ هي الناصبة للزم تقديم معمول صلتها عليها، وذلك ممتنع، ويناقش هذا، بأن ذلك قد جاء مع صريح أن في قوله: كان جزائي بالعصا أنْ أجلدا. . والجواب في الاثنين واحد، ولكن يناقش أيضاً رأي البصريين هذا، بأن الجواب في الاثنين ليس واحداً، إذ إن معمول صلة أنْ في البيت الأول: لقد عزلتني أم عمر والخ غير جار ومجرور كما في البيت الثاني: كان جزائي الخ، ومما هو متعارف أن الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما، وعلة امتناع ذكر أن بعد لام الجحود أن التعبير بقولهم: فلان ما كان

(28) الشيخ خالد الأزهري، التصريح على التوضيح، باب إعراب الفعل.

ليفعل رد لقولهم سيفعل، فاللام في مقابلة السين، فكما أن السين لا تذكر معها أنْ، فكذلك مع اللام لا تذكر أنْ، وقد ذهب قوم إلى أنه يجوز إظهار أنْ بشرط حذف اللام، والحجة في هذا قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [سورة يونس، الآية: 37] ورد هذا بأن أنْ يفتري مصدر مؤول مخبر به عن القرآن، وهو مصدر مثله، وزعم بعض النحويين أن هذا الحكم لا يختص بكان، بل يجوز في سائر أخواتها، نحو: ما أصبح زيد ليفعل، وذهب فريق إلى أنه يجوز في ظن قياساً على كان، نحو: ما ظننت زيداً ليفعل، ووسع بعضهم الدائرة فأجاز في كل فعل تقدمه نفي، نحو: ما جاء زيد ليفعل[29]...

2ـ بعد أو العاطفة إذا صلح في موضعها حتى بمعنى إلى، نحو قول الشاعر:

لاستسهلنّ الصعب أو أدرك المنى فما انقادت الآمال إلا لصابر

أو صلح في موضعها إلا الاستثنائية، نحو قول الشاعر:

وكنت إذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها أو تستقيما

أي إلا أنْ تستقيم فلا أكسر كعوبها، ولا يصلح هنا معنى إلى، لأن الاستقامة ليست غاية للكسر.

3ـ بعد حتى الجارة إن كان الفعل مستقبلاً باعتبار زمن التكلم، وباعتبار ما قبلها، نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [سورة الحجرات، الآية: 9] ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [سورة طه، الآية: 91].. ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [سورة البقرة، الآية: 214].. فإن قول الرسول وإن كان ماضياً بالنسبة لزمن الإخبار وكذلك الزلزال، إلا أنه مستقبل بالنسبة إلى الزلزال، فإن راعيت حكاية الحال وأن كلا منهما قد مضى رفعت، وإنْ راعيت أن قول الرسول مستقبل بالنسبة للزلزال نصبت، ويرفع الفعل بعد حتى إذا كان حالاً، أو مؤولاً بالحال، مسبباً عما قبلها، فضلة تم الكلام قبله[30]، نحو: مرض عمر حتى لا يرجونه، فلا يرجونه حال لأنه في قوة فهو الآن لا يرجى، ومسبب عما قبلها لأن عدم الرجاء سبب عن المرض،

(29) الشيخ خالد الأزهري، التصريح على التوضيح، باب إعراب الفعل.

(30) الشيخ خالد الأزهري، التصريح على التوضيح، باب إعراب الفعل.

وفضلة لأن الكلام تم قبله بالجملة الفعلية، ويجب النصب في مثل: لأسيرنّ حتى تطلع الشمس، خلافاً للكوفيين، وما سرت حتى أدخلها، وأسرت حتى تدخلها: لانتفاء السببية، أما الأول فلأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير، وأما الثاني فلأن الدخول لا يترتب عن عدم السير، وأما الثالث فلأن السير لم يتحقق وجوده، وأجاز الأخفش الرفع بعد النفي على أن يكون أصل الكلام إيجاباً، ثم أدخلت أداة النفي على الكلام إيجاباً، ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأسره، لا على ما قبل حتى خاصة[31].

4 ـ 5 بعد فاء السببية وواو المعية بشرطين:

أ ـ أن تكون الفاء للسببية، والواو للمعية، ولهذا رفع الفعل في قول الشاعر:

ألم تسأل الربع القواء فينطق وهل تخبرنْك اليوم بيداء سملق

ب ـ أن يكونا مسبوقين بنفي محض، أو طلب بالفعل، فلا يجوز النصب في نحو: محمد يأتينا فيحدثنا، فأما قول الشاعر:

سأترك منزلي لبني تميم وألحق بالحجاز فأستريحا

فضرورة، وقيل: الأصل فاستريحن بنون التوكيد الخفيفة، فأبدلت في الوقف ألفاً كما يوقف على لنسفعاً بالألف، وهذا التخريج هروب من ضرورة إلى ضرورة، إذا إن توكيد الفعل في غيرالقسم، والشرط، والطلب، ضرورة[32]، والطلب يشمل الآتي: الأمر، النهي، الدعاء، العرض، التحضيض، التمني، الاستفهام، النفي، فهذه ثمانية أشياء، هي ما يعبر به عند النحويين بالأجوبة الثمانية، وقد ألحق الترجي بالتمني، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿لَعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾ [سورة غافر، الآيتان: 36 و37] في قراءة النصب.. فالنفي نحو: ما تأتيني فأحدثك، وفي هذا أربعة أوجه:

1 ـ أن تقدر الفاء لمجرد عطف لفظ الفعل على لفظ ما قبلها، فيكون

(31) الشيخ خالد الأزهري، التصريح على التوضيح، باب إعراب الفعل.

(32) ابن هشام الأنصاري، شذور الذهب، المنصوبات.

شريكه في إعرابه، فيجب هنا الرفع، لأن الفعل الذي قبلها مرفوع، والمعطوف شريك المعطوف عليه، فكأنك قلت: ما تأتيني فما أكرمك، فهو شريكه في النفي الداخل عليه، وعلى هذا قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ * وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [سورة المرسلات، الآيتان: 35 و36] فالفاء هنا عاطفة كما ذكر، والفعل بعدها داخل في سلك النفي السابق، فكأنه قيل: لا يوذن لهم فلا يعتذرون..

2 ـ أنْ تقدر الفاء لمجرد السببية، ويقدرالفعل الذي بعدها مستأنفاً، ومع استئنافه يقدر مبنياً على مبتدأ محذوف، فيجب الرفع لخلو الفاعل من الناصب والجازم، فتقول: ما تأتيني فأكرمك بمعنى فأنا أكرمك لكونك لم تأتني، وذلك إذا كنت كارهاً لمجيئه، والفرق بين هذا الوجه والذي قبله، أن هذا الوجه شمل فيه النفي ما قبل الفاء دون ما بعدها، وفي الوجه الأول شمل النفي ما قبل الفاء وما بعدها..

3 ـ أن تقدر الفاء عاطفة لمصدر الفعل الذي بعدها على المصدر المؤول مما قبلها، ويقدر النفي منصباً على المعطوف دون المعطوف عليه، فيجب حينئذ النصب بأنْ مضمرة وجوباً، والتقدير ما يكون منك إتيان فإكرام مني، أي ما يكون منك إتيان فيعقبه مني إكرام، بل يكون منك إتيان ولا يكون مني إكرام...

4 ـ أن تقدر الفاء لعطف مصدر الفعل الذي بعدها على المصدر المؤول مما قبلها، ولكن يقدر النفي منصباً على المعطوف عليه، فينتفي المعطوف لأنه سبب عنه وقد انتفى، ويكون معنى الكلام، ما يكون منك إتيان فكيف يكون مني إكرام؟... فلنا إذن وجهان في الرفع كما في الأول والثاني، ووجهان في النصب[33] كما في الثالث والرابع، ومن مجيء النصب بعد النفي قوله تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [سورة فاطر، الآية: 36].. والأمر نحو قول الشاعر:

يـاناق سيـري عـنقـاً فـسيـحـاً إلـى سـلـيـمـان فـنـسـتـريـحـا

وشرطه أمران:

1 ـ أن يكون بلفظ الفعل، فلا يجوز أن تقول: صه فنكرمك بالنصب،

(33) ابن هشام الأنصاري، شذور الذهب، المنصوبات.

وهذا رأي جمهور النحاة، وخالف الكسائي في ذلك، فأجاز النصب مطلقاً، سواء كان الطلب بالفعل أو باسم الفعل أو غير ذلك، فالمهم أن يكون هناك طلب، وفصّل ابن عصفور وابن جنّي، فأجازاه إذا كان اسم الفعل من لفظ الفعل، نحو: نزال فنكرمك، أو معناه إن لم يكن من لفظه، نحو: صه فنكرمك، والنهي نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ﴾ [سورة طه، الآية: 61]. . ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ [سورة طه، الآية: 81]، وإنْ انتقض النهي بإلا قبل الفاء لا يجوز النصب، نحو: لا تضرب إلا عمراً فيغضب، فيجب في يغضب الرفع، والدعاء نحو قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾ [سورة يونس، الآية: 88]. . وقول الشاعر:

رب وفقني فلا أعدل عن سنن الساعين في خير سنن

وشرطه أن يكون بالفعل، فلو قلت سقيا ورعيا فيرويك الله لم يجز النصب، والاستفهام نحو: هل أخوك قائم فأكرمه، ولا فرق بين الاستفهام بالحرف نحو: ﴿فَهَلْ لَنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾ [سورة الأعراف، الآية: 73]، والاستفهام بالاسم نحو: ﴿مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ﴾ [سورة البقرة، الآية: 245]، والاستفهام بالظرف نحو: أين بيتك فأزورك، وشرطه ألا يكون بأداة تليها جملة اسمية خبرها جامد، إذ لا يجوز: هل أخوك عمرو فأكرمه، بخلاف هل أخوك قائم فأكرمه، والعرض نحو قول الشاعر:

يابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما قد حدّثوك فماراء كمن سمعا

والتحضيض نحو: هلا أسلمت فتدخل الجنة، والتمني نحو قوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [سورة النساء، الآية: 73] وقول الشاعر:

ألا رسول لنا منها فيخبرنا ما بعد غايتنا من راس مجرانا

فهذه أمثلة النصب بعد فاء السببية في المواضع الثمانية، وأما النصب بعد واو المعية فسمع في خمسة[34]، وقاسه النحويون في ثلاثة، فالخمسة المسموع فيها هي:

---

(34) ابن هشام الأنصاري، شذور الذهب، المنصوبات.

1 ـ النفي نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [سورة آل عمران، الآية: 142].

2 ـ الأمر نحو قول الشاعر:

فقلت ادعي وأدعوَ إنْ أندى لِصوتٍ أنْ ينادي داعيان

3 ـ النهي نحو قول الشاعر:

لا تنه عن خلق وتأتيَ مثله عار عليك إذا فعلت عظيم

وتقول: لا تأكل السمك وتشربَ اللبن، فإذا أردت بالواو عطف الفعل على الفعل جزمت الثاني، وكان شريك الأول في النهي، وكأنك قلت: لا تفعل هذا ولا هذا، وحينئذ فيلتقي ساكنان اللام والياء فتكسر الياء على أصل التقاء الساكنين، وإن أردت عطف مصدر الفعل على مصدر مؤول مما قبله نصبت الفعل بأن مضمرة وجوباً، وكان النهي حينئذ عن الجمع بينهما، وإن أردت الاستئناف رفعت الثاني[35].

4 ـ التمني نحو قوله تعالى: ﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [سورة الأنعام، الآية: 27].

5 ـ الاستفهام نحو قول الشاعر:

ألم أك جاركم ويكونَ بيني وبينكم المودة والأخاء

ب ـ جائزة الإضمار، وذلك بعد خمسة أشياء هي:

1 ـ حرفان من حروف الجر، كي واللام، فأما كي فيشترط فيها ألا تتقدمها اللام لفظاً أو تقديراً، نحو: جئت كي أزورك، وأما اللاّم فيشترط فيها ألاّ تسبق بكون ناقص ماض منفي، ولم يقترن الفعل بلا، نحو قوله تعالى: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [سورة الأنعام، الآية: 71]، ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [سورة الزمر، الآية: 12] فإن سبقت بالكون السالف وجب إضمار أنْ كما تقدم، وإن قرن الفعل بلا نافية أو مؤكدة، وجب إظهار أنْ، نحو قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ﴾ [سورة النساء، الآية: 165] ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [سورة الحديد، الآية: 29].

(35) ابن هشام الأنصاري، شذور الذهب، المنصوبات.

2 ـ بعد أو العاطفة، إذا كان العطف على اسم خالص من التقدير بالفعل، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [سورة الشورى، الآية: 51] في قراءة غير نافع بنصب يرسل عطفاً على «وحياً».

3 ـ بعد الواو العاطفة أيضاً، والشرط كما تقدم في أو، نحو قول الشاعر:

ولُـبْسُ عـبـاءةٍ وتـقـرَّعـيـنـي أحـبُّ إليَّ من لبس الشفوف

4 ـ بعد الفاء العاطفة، والشرط كما تقدم في أو، نحو قول الشاعر:

لـولا تـوقـع مـعـتـرٍ فـأرضـيَـهُ ما كنت أوثر إتراباً على ترب

5 ـ بعد ثم العاطفة، والشرط كما تقدم في أو، نحو قول الشاعر:

إني وقتلي سُليكاً ثم أعقلَه كالثور يضرب لما عافت البقر

وأما إذا كان العطف على اسم غير خالص من التقدير بالفعل، نحو: الطائر فيغضب على الذباب، فيجب الرفع، لأن التقدير، الذي يطيرفيغضب الخ ولا ينصب في غير هذه المواضع المتقدمة بأنْ إلا شذوذاً[36]، كالمثل المشهور: تسمعَ بالمعيدي خيرٌ من أن تراه. بنصب تسمع، وقول آخر: خذ اللص قبل يأخذَك. بنصب يأخذك، وقراءة بعضهم: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ...﴾ [سورة الأنبياء، الآية: 18] بنصب يدمغه، وقول الشاعر:

ألا أيـهـذا الـزاجـري أحـضُـرَ الـوغـى وأن أشـهـدَ الـلـذات هل أنت مخلدي

وقد ذكر لأنْ معاني أربعة غير المتقدمة:

1 ـ الشرطية كإنْ المكسورة، وإلى هذا ذهب الكوفيون، ورجحه ابن هشام في المغني بما يأتي:

توارد أن المفتوحة والمكسورة على المحل الواحد، والأصل التوافق، فقرىء بالوجهين قوله تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا﴾ [سورة البقرة، الآية: 282] ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ﴾ [سورة المائدة، الآية: 2] ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾ [سورة الزخرف، الآية: 5] وقول الشاعر:

أتـغـضـب أنْ أُذنـا قـتـيـبـة حـزتـا...

(36) ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك، هذا باب إعراب الفعل.

ومجيء الفاء بعدها كثير، نحو قول الشاعر:

أبا خراشة أمّا أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضبع

وعطفها على المكسورة مثل قول الشاعر:

إمّا أقمت وأما أنت مرتحلا فالله يكلأ ما تأتي وما تذر

الرواية بكسر أن الأولى وفتح الثانية، فلو كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف المفرد على الجملة[37] وهو بعيد.

2 ـ النفي كإن المكسورة قبل في قوله تعالى: ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ﴾ [سورة آل عمران، الآية: 73].

3 ـ معنى إذ كما قال الكوفيون في إن المكسورة، وهذا ما قيل في قوله تعالى: ﴿بَلْ عَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ﴾ [سورة ق، الآية: 2] ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُواْ﴾ [سورة الممتحنة، الآية: 1]، وقول الشاعر:

أتغضب أن أذنا قتيبة حزتا..

والصواب أنها في هذا كله مصدرية، وقبلها لام العلة مقدرة.

4 ـ أن تكون بمعنى لئلا، قيل به في معنى قوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ﴾ [سورة النساء، الآية: 176] وقول الشاعر:

نزلتم منزل الأضياف منا فعجّلنا القرى أنْ تشتمونا

والتحقيق أنها مصدرية، والأصل كراهة أن تضلوا، ومخافة أن تشتمونا، وهو قول البصريين، وقيل: هو على إضمار لام قبل أنْ ولا بعدها، وفي هذا تعسف[38]... وإلى هنا ينتهي البحث وقد راعيت فيه الإيجاز ما أمكن، وحاولت فيه البعد عن إيراد الأقوال ومناقشتها إلا عرضاً وبصورة مختصرة.

---

(37) ابن هشام الأنصاري، مغنى اللبيب، أن المفتوحة الهمزة الساكنة النون.

(38) ابن هشام الأنصاري، مغنى اللبيب، أن المفتوحة الهمزة الساكنة النون.